

الفرنسية بصفتها «القوات الفرنسية في الداخل»^(٢١). ثم ذكرت معاهدة السلام التي تم توقيعها في عام ١٩٤٧ بين الحلفاء وإيطاليا «حركة المقاومة [الإيطالية] التي لعبت دوراً نشيطاً في الحرب ضد ألمانيا».

وبعد السوابق المذكورة، أخذت حركات التحرر الأفريقية والآسيوية ضد الاستعمار تنال اعتراف عدد متزايد من دول العالم في السنوات اللاحقة. وربما كان أبرز مثلين على ذلك في الماضي القريب اعتراف عدد من الدول بالحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة المؤقتة للجزء الجنوبي المحتل من فيتنام، أثناء خوض شعبي هذين البلدين حربيهما من أجل التحرر.

أما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد سجلت سابقتين لهما أهمية كبيرة في تطوير القانون الدولي في خدمة قضية تحرر الشعوب، وأولاهما أنها أصبحت الحركة التحررية الأولى التي تتمتع بصفة مراقب في الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية. أما السابقة الثانية فهي أن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت الحركة التحررية الأولى التي نالت اعترافاً دولياً أوسع من الدولة التي تقاومها. إن عدد الدول التي تعترف بمنظمة التحرير أصبح أكبر بكثير من عدد الدول التي تعترف بإسرائيل.

تحريم التمييز العنصري

وفي الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية والوقت الحاضر، حدث تطور إيجابي آخر في القانون الدولي يتطابق مع الاعتراف المتزايد بشرعية حركات التحرر؛ وهو تحريم التمييز العنصري تدريجياً نتيجة لتبني المجتمع الدولي سلسلة من الاتفاقيات والقرارات بهذا الشأن.

وقد أدرك المجتمع الدولي، في نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للسياسة العنصرية التي اتبعتها ألمانيا النازية والجرائم الناجمة عن هذه السياسة، أنه ينبغي تطوير مبادئ القانون الدولي لمنع تكرار مثل هذه الجرائم. ولم يتم هذا التطوير المطلوب فوراً. فعند قيام الدولة الصهيونية في عام ١٩٤٨، لم تكن مبادئ القانون الدولي قد تطوّرت لدرجة تحريم التمييز العنصري؛ الأمر الذي مكّن إسرائيل من أن تصبح إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع دولة عنصرية أخرى هي جنوب أفريقيا. ولم يدرك الرأي العام العالمي فوراً طبيعة إسرائيل العنصرية، وتمكّنت الدعاية الصهيونية من خداع قطاعات واسعة من هذا الرأي العام عن هذا الجانب من المسألة لمدة طويلة.

هذا، واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطواتها الأولى لتحريم أحد مظاهر العنصرية بتبنيها الاتفاق الخاص بمنع جريمة الجنس البشري والعقاب عليها بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، أي بعد قيام إسرائيل بأكثر من ستة أشهر. وفي اليوم التالي تبنت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ثم بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، أصدرت الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة الخاص بإزالة كافة أشكال التمييز العنصري، الذي يؤكد أن التمييز بين بني الإنسان على أساس